

العمومية والتسرع .

ان القسم المكرس لعرض التوضيح الاردني الداخلي ، في فترة اتسمت بالانتفاض والعصيان في البلاد ، قد عرضت بشكل مشوه ومبالغة للسلطة . كما هو الحال في عرض وتفسير عصيان الكورة ، انتفاضة المدوان وغيرهما . اما عن مناقشات عبدالله - تشرشل ، فهي تخفي الاساس الحقيقي للاتفاق بينهما . فهو يكتفي بالرواية الرسمية الاردنية، ولا يعود الى الوثائق البريطانية المنشورة في هذا الصدد .

أما الباب الثاني وهو عن الفترة بين ١٩٢٨ - ١٩٤٦ ، والتي يسميها الكاتب دون وجه حق « عهد المؤسسات الدستورية » ، فقد انصرف الى عرض الفترة ضمن العناوين التالية : القانون الاساسي (الدستور) والمؤسسات الجديدة، الحياة النيابية، التمثال السياسي وتشكيل الاحزاب ، الادارة والنوع المالي ، الجيش ، العلاقات الخارجية . ان هذا الباب دون شك هو أفضل بكثير من الباب السابق ، وان اتسم منهجيا بنفس العيوب . وجه الفضل فيه بضعة الاضافات والتقصيات التاريخية التي لم تشملها الكتب التاريخية الاخرى عن الاردن . ففي هذا الباب بضعة اقتباسات من النقاش في المجلس التشريعي ذات السدالة السياسية ، تعداد القوانين المعطلة للحريات والحقوق المدنية ، مثل قانون الاجتماعات العامة ، قانون الدفاع عن شرطي الاردن ، قانون العقوبات المشتركة ، قانون النفي والابعاد . . . ، وفي مجال عرضه للنضال السياسي والحزبي ، ثمة اشارات معينة الى ظاهرة نشوء النوادي الاجتماعية ذات الاهداف السياسية ، ثم قانون الجمعيات المعيق لحريات التنظيم ، ونبت عن أشكال النضال الوطني السياسي والعسكري وأشكال المعارضة .

هناك نبذ اخرى مفيدة وذات دلالة سياسية بالغة ، ففي القسم المتعلق بالادارة خلال فترة الامارة (١٩٢١-١٩٤٦) نتعرف على عدد الوزراء الذين عملوا في الاردن خلال ثماني عشرة حكومة خلال هذه الفترة (٣١ وزيرا من البلدان العربية مقابل ١٧ وزيرا اردنيا ، ثمانية أشخاص تولوا رئاسة الحكومة في الاردن في نفس الفترة غالبيتهم فلسطينيون وسوريون وواحد منهم سعودي وآخر

لبناني ولا واحد منهم اردني !) . وكذا الحال مع الموظفين في الاردن . المعطيات المفيدة في الباب الثاني ايضا ، احتكار بضع عشرات التمثيل النيابي في المجالس التشريعية (١٥ أسرة او عشرة كانت ممثلة بنسبة ٥ الى ٨ من أعضاء المجالس التشريعية الخمسة منذ ١٩٢٨ وحتى ١٩٤٦ م) . ان الكاتب يناقش نفسه عندما يسمي الفترة ١٩٤٦/٢٨ بمعهد المؤسسات الدستورية ، فهو يقول « كان المجلس التشريعي طوال عهد الامارة على هامش الاحداث الكبرى التي مرت بالبلاد . . . » (ص ٧٣) .

أما فيما عدا ذلك ، فغالبية أقسام الباب تكرر ما سبق ان عولج في كتب ومصادر اخرى لا تتضمن اسهامات جديدة .

الباب الثالث : وهو عن « الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عهد الامارة » ، يحاول الكاتب القاء الضوء على اوضاع الزراعة ، التجارة، الصناعة، الامتيازات الاقتصادية الاجنبية ، الضرائب ، الحياة الاجتماعية ، ومن المؤسف ان يكون مثل هذا الموضوع البكر معالجا على هذا النحو من الضعف المنهجي وبالأخص ان يكون بهذا الفقر في المعلومات، رغم توفر مصادرها العربية والاجنبية للدارس .

وقد نعذر المؤلف ما نعتبره قصورا في اوليات البحث المنهجية في الاقتصاد والاجتماع ، لكن ان يكون هذا الفصل فقرا الى هذا الحد ، ويعتمد على مصادر ثانوية في البحث فهذا ما لا يمكن تسويغه. ففي الزراعة اقتصر الكاتب على العمومية الوصفية ، وعلى الارقام المتوفرة في الصحف آنذاك عن قروض المزارعين ، وعلى الاجراءات الادارية ، وعلى بعض التشريعات وعلى سرد بعض الاحداث.

أما تجارة شرقي الاردن، فقد قدمت بصددها بعض الجداول الجزئية والفاصلة عن اعطاء صورة وافية عن التجارة مع كافة البلدان ، وهناك اشارات الى بعض الاتفاقيات التجارية . عوضا من اطلاق تعميمات يعسدة عن الدقة وغير محصنة . وبصدد الصناعة اكتفى المؤلف بإيراد ما يعنيه قانون « رخص الصناعات والمهن العام » (١٩٢٤) دون أي معلومات أخرى ، وتحدث عن اكتشاف مادة الفوسفات في بضعة مسطور لا تكاد تنفيذ شيئا . أما عن الامتيازات الاقتصادية الاجنبية ، فقد اعاد المؤلف نشر ما